

آثار الهجمات الإرهابية على السياحة: دراسة حالة تونس

ليندة خنيش

باحثة دكتوراه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص:

أثرت الهجمات الإرهابية على دول العالم: الأمر الذي انعكس على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، من بينها قطاع السياحة، خاصة في الدول الذي يعتمد اقتصادها على هذا القطاع بصورة خاصة.

يرجع استهداف الجماعات الإرهابية لقطاع السياحة لجملة من الاعتبارات. كما تعتبر الدول النامية من بين الدول المتضررة من هذه الهجمات، مثل تونس التي عرفت في السنوات الأخيرة سلسلة من الهجمات على منشآتها السياحية ما خلف أثارا سلبية في قطاع السياحة ودفع بتونس لاتخاذ جملة من التدابير لمواجهة هذه الأزمة. تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة دراسة الآثار الاقتصادية للإرهاب على صناعة السياحة بالإضافة إلى معرفة كيفية مواجهة هذه الآثار، مع التركيز على حالة تونس.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، الأمن، القطاع السياحي، تونس.

Abstract:

Terrorism has an impact on countries because of the various problems of insecurity it creates in the different sectors of society. This is particularly so for those countries that depends on tourism as a major resource of foreign income and national development.

The study of tourism with regard to terrorism, as a highest form of political instability, has become of a paramount importance, especially after "the September 11 events". Since these events, terrorist attacks have taken a global character. That is the reason why security has become the first concern for all the actors involved in the tourism sector today.

Terrorist groups target touristic infrastructure and foreign tourists for a variety of considerations that the study will try to clarify. Among the countries that are hit by terrorist attacks, the developing ones are hurt most, such as Tunisia which has known, in recent years, a series of attacks on tourist facilities that sharply reduced the country's touristic activities. However, Tunisia is trying, ever since, to take the necessary measures to reverse the situation, as this study will show.

This study aims mainly at trying to study the economic and social effects of the terrorism on the tourism industry in addition to knowing how to cope with these impacts, with a focus on the case of Tunisia.

Keywords: terrorism, security, tourism sector, Tunisia.

مقدمة:

- المحور الأول: الآثار الاقتصادية للهجمات الإرهابية على قطاع السياحة.

- المحور الثاني: آثار الهجمات الإرهابية على قطاع السياحة في تونس.

- المحور الثالث: استراتيجية مواجهة آثار الهجمات الإرهابية على قطاع السياحة في تونس.

المحور الأول: الآثار الاقتصادية للهجمات الإرهابية على قطاع السياحة

يُعتبر الإرهاب أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي إلى جانب الحروب العالمية، الحروب الأهلية، أعمال الشغب، الاحتجاجات السياسية، الاضطرابات الاجتماعية⁽¹⁾، وقد أصبح إحدى الظواهر التي تهدد اقتصاديات الدول لتحتل، الآثار الاقتصادية المترتبة على الأعمال الإرهابية، محور اهتمام الدول خاصة التي تشهد نموا اقتصاديا ضعيفا، لأن الهجمات الإرهابية لها آثارا مختلفة على العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع السياحة.

1- الانعكاسات الاقتصادية للهجمات الإرهابية:

تمس هذه الانعكاسات عدة قطاعات منها: الاستثمار المحلي والأجنبي، التأمين، النقل والسياحة.

يسيطر الانتظار على سلوك المستثمرين، مع تصاعد الهجمات الإرهابية، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي. نلاحظ نفس السلوك بالنسبة للمستهلكين، خاصة ما يتعلق بمشترياتهم من السلع ومشاريعهم العقارية حيث يؤدي تزايد الشك وعدم وضوح الرؤية، وذلك بسبب تزايد الأعمال الإرهابية، إلى اللجوء إلى المدخرات الاحتياطية وهو ضار جدا بالإنفاق على الاستهلاك.

نلاحظ أيضا أنه كلما زاد تأثير التهديدات الإرهابية على الاقتصاد ارتفع مستوى الخطر على البلد وارتفعت أقساط التأمين؛ مما يؤدي إلى زيادة صافية في أسعار المواد المستوردة. من شأن هذه الزيادة أن تغذي الضغوط التضخمية وتؤدي بالمستثمرين والمستهلكين إلى تأخير قراراتهم لشراء هذه المنتجات. مثل هذا السلوك سيفيد الميزان

ينفرد القطاع السياحي بخصائص تميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية، من بين هذه الخصائص الحساسية الشديدة لعوامل داخلية أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية، الأمر الذي ينعكس بقوة على معادلة العرض والطلب في مجال السياحة.

تشكل المشاكل الأمنية مثل الإرهاب تهديدا رئيسيا لصناعة السياحة، حيث تعتبر سلامة السياح موضوعا عالميا يرتبط بالسفر والإقامة وبمجموعة واسعة من التهديدات والمخاطر المحتملة على المسافرين. لذا أصبح علاج ظاهرة الإرهاب، اليوم، من أهم القضايا العالمية المرتبطة بالسياحة.

بمجرد الاعتراف بأن الإرهاب ظاهرة واسعة الانتشار في المقاصد السياحية، فإن الموضوع الثاني الهام الذي يمكن إثارته هو تأثير هذه الظاهرة على قطاع السياحة، خاصة في تونس التي تقع في منطقة تعاني من عدم الاستقرار السياسي (ليبيا، الساحل).

سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هي آثار الإرهاب على قطاع السياحة في تونس وما هي أهم الإجراءات المتخذة لمعالجتها؟
للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الآثار الاقتصادية للهجمات الإرهابية على قطاع السياحة؟

- فيم تتمثل آثار الهجمات الإرهابية على قطاع السياحة في تونس؟

- ما هي أهم مرتكزات استراتيجية مواجهة آثار الهجمات الإرهابية على قطاع السياحة في تونس؟

سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- يمنع مناخ اللأمن عصرنة القطاع لأن انتشار اللأمن يدفع بالسياح إلى عدم التنقل كثيرا والمكوث أكثر في الفنادق لغاية انتهاء عطلتهم؛ ما يمنع القطاعات الأخرى من أن تستفيد كالمطاعم، سيارات الأجرة، وكالات كراء السيارات، محلات الحرف التقليدية، المواقع الأثرية، المتاحف⁽⁶⁾.

تؤكد هذه الانعكاسات على هشاشة القطاع السياحي، باعتبار عنصر الأمن حجر الأساس لإقامة سياحة مزدهرة، وهو ما يُفسر تركيز التنظيمات الإرهابية على منشآت هذا القطاع لتعطيل عملية تنميته وضرب الاقتصاد الوطني.

2- أسباب استهداف المنشآت السياحية:

يُركز منفذو الهجمات الإرهابية على المواقع السياحية لأن الهجوم الإرهابي على أهداف سياحية يُضعف من حجم عائدات التجارة الخارجية؛ وهو ما يسمح بضرب قوة الدولة بطريقة غير مباشرة عن طريق إضعاف الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على العائدات المالية من السياحة. كما أن قرار السياح باختيار وجهة أكثر أمانا يؤدي إلى خسارة للاقتصاد بأكمله في الدول المتضررة من الإرهاب⁽⁷⁾.

يُمكن للهجمات الإرهابية، التي لا تستهدف السياح، أن تؤثر أيضا في النشاط السياحي لأنها غالبا ما تشكل تحديا في وجه حركة المرور الدولي. وأحداث 11 سبتمبر خير دليل على ذلك.

يؤدي كل خلل في هذا الجانب إلى خلق أزمة طويلة المدى يتأثر بها السكان والمهنيون الذين يعتمدون على السياحة كمصدر للعيش، نظرا لارتباط القطاع السياحي بالعديد من القطاعات كشركات الطيران والفنادق والمطاعم والمحلات التجارية التي تلي احتياجات السياح والخدمات المرتبطة بها⁽⁸⁾.

يقدم السياح أو المنشآت السياحية، بالنسبة للحركات الإرهابية، أربع فرص. من الناحية العملية، هي أهداف سهلة لأنها، على عكس الممثلات الدبلوماسية ومقرات الشركات عبر الوطنية، لا تتمتع بحراسة خاصة. علاوة على ذلك، توفر التجمعات السياحية الكبيرة عموما التمويه والأمن للإرهابيين كحرية التنقل، المعاملات بالعملة الأجنبية دون لفت الانتباه.

تستفيد أحداث العنف ضد السياح من تغطية إعلامية من الصحافة المكتوبة، الراديو والتلفزيون؛ ما يمنحها تأثيرا

التجاري، وخاصة من جانب المستهلكين (خفض العجز)، ولكن تأثيره قد يكون سلبيا إذا تأثرت الواردات من سلع التجهيز⁽²⁾.

أصبحت الدول المتقدمة أكثر صرامة بشأن إلزامية الحصول على التأشيرة ومراقبة الهجرة غير الشرعية، لأسباب أمنية، وهو ما من شأنه خفض عدد العمال من الدول النامية المتواجدين في الدول المتقدمة، ما يؤثر على التحويلات المالية. حيث تعتبر التحويلات التي يقوم بها المهاجرون مصدرا مهما للدخل إذ أنه في العديد من البلدان تكون تحويلات العمال المهاجرين أعلى من الصادرات⁽³⁾.

تسبب الهجمات الإرهابية، بالإضافة إلى ما سبق، في خسارة رأس المال البشري وتدمير البنية التحتية. ويؤدي تدمير وسائل الإنتاج إلى شلل القدرة الإنتاجية، وإلى خلق تكاليف إضافية، كما يتطلب تعزيز الأمن تكاليف إضافية غير مباشرة، هي غير منتجة اقتصاديا وتدفع إلى استخدام الموارد الشحيحة ما يزيد من تكلفة المعاملات التي تشكل أحيانا عبئا كبيرا على التجارة الخارجية.

تؤثر النشاطات الإرهابية، كذلك، في قرارات المستثمرين الأجانب لأنها ترفع من قيمة التكاليف وتحد من جاذبية البلد؛ مما يقلل من تكوين رأس المال. هذا الوضع يبطئ أيضا عملية نقل المعارف التكنولوجية الذي يزيد من حدة التأثير السلبي على النمو.

يعتمد تكوين رأس المال، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على معدل الادخار الخاص. نلاحظ أن الإرهاب ليس خطرا على حق الملكية على الأصول المادية ورأس المال المالي فقط، بل يقلل كذلك من معدل الادخار⁽⁴⁾.

تركز وسائل الإعلام، بعد الهجمات الإرهابية، على صدى الآثار على المدى القصير على أسواق الأسهم. حيث يقلص الإرهاب من توقعات أرباح المؤسسات في المناطق المتضررة؛ وهو ما يؤثر على أسعار الأسهم⁽⁵⁾.

يبقى القطاع الأكثر تضررا من الأعمال الإرهابية هو القطاع السياحي؛ فهو الهدف الأول للإرهابيين. هذا القطاع غالبا ما يتأثر من جهتين:

- تنخفض الحجوزات أو يتم إلغاؤها.

جدول: عدد السياح الدوليين سنة 2001

المنطقة	نسبة زيادة عدد السياح سنة 2001
أمريكا الشمالية	- 7.5٪
أمريكا الجنوبية	- 13.6٪
أوروبا الشمالية	- 4.7٪
أوروبا الوسطى	- 2.6٪
أوروبا شرق المتوسط	- 0.1٪
جنوب آسيا	- 4.5٪
الشرق الأوسط	- 1.3٪
شمال أفريقيا	+ 0.8٪
جنوب شرق آسيا	+ 8.7٪

المصدر: إحصائيات منظمة السياحة العالمية (2001) من الموقع الإلكتروني: <http://www.unwto.org/fr>

عرف عدد السياح الدوليين، على المستوى الإقليمي، انخفاضا ملحوظا في: أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية؛ أوروبا الشمالية وجنوب آسيا. بينما عرفت المناطق الأخرى انخفاضا طفيفا في عدد السياح كأوروبا الوسطى؛ الشرق الأوسط. وبقيت مستقرة في أوروبا شرق المتوسط. كما عرفت زيادة في: شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

يعتبر انخفاض عدد السياح انعكاسا طبيعيا لأحداث 11 سبتمبر التي استهدفت برج مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية. حيث ضربت الدولة التي كانت تعتبر أقوى دولة في العالم، ما خلق نوعا من التخوف لدى السياح للتنقل إلى هذه الدولة وبعض الأقاليم المجاورة لها، وهو ما استفادت منه مناطق أخرى كشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، وهذا بسبب بحث السياح عن وجهات سياحية أكثر أمانا.

كثيرا على مستوى الدول الأصلية للسياح التي سيؤدي كل تراجع في عدد سياحها إلى التأثير في اقتصاد الدول المستقبلية، لاسيما الدول التي تشكل فيها عائدات السياحة جزءا مهما في الدخل الوطني. يمكن أن يكون الهدف من هذه الهجمات الإرهابية ممارسة ضغط على الحكومة التي وقعت فيها هذه الهجمات أو التي ينتهي إليها السياح، أو لفت أنظار العالم إلى مطالبها.⁹ لأن وسائل الإعلام هي أهم مصدر لنشر المعلومات حول مستوى الأمن في وجهة معينة.

أصبح الإعلام يغطي جميع الهجمات الإرهابية: الأمر الذي يمنح منفذها فرصة شد انتباه العالم. فالسائح ينقل الرسالة أفضل من أي هدف آخر لأنه يمثل بلده، يحدد أصله أهمية الحدث وينقل العديد من الرسائل السياسية. كما يسمح لمنفذي الأعمال الإرهابية بنقل مطالبهم على المستوى الوطني والدولي. الإرهابيون واعون بأهمية التغطية الإعلامية خاصة في حالة قتل أو اختطاف سياح. ذلك من شأنه أن يلفت الانتباه لطبيعة الصراع القائم بينهم وبين الحكومة. كما قد تكون الهجمات الإرهابية على السياح هجوما على بلدانهم الأصلية لأسباب سياسية مرتبطة بالصراع بين الدول.¹⁰ أما الهدف غير المباشر فيتمثل في الحصول على موارد مالية مقابل الإفراج عن السياح المختطفين أو مزايا أخرى مثل الإفراج عن الإرهابيين المعتقلين.

انخفضت نسبة نمو السياحة الدولية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حسب Francesco Frangialli الأمين العام السابق للمنظمة العالمية للسياحة، بنسبة 0.6٪، كما انخفض عدد السياح الدوليين ب 0.5٪ من 697 مليون سائح سنة 2000 إلى 693 مليون سائح سنة 2001. وهو ما انعكس أيضا على عائدات السياحة الدولية، حيث بلغت 462 مليار دولار سنة 2001، أي انخفضت بنسبة 2.6٪ مقارنة بسنة 2000 (474 مليار دولار). وسرعان ما استعادت السياحة عافيتها، ففي سنة 2002 ارتفع عدد السياح الدوليين إلى 715 ووظفت الأنشطة السياحية 212 مليون شخص. لكن حساسية قطاع السياحة تدفع لاتخاذ الاحتياطات اللازمة والحذر فيما يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل. بالإضافة إلى مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية للتصدي لظاهرة الإرهاب.⁽¹¹⁾

المحور الثاني: آثار الهجمات الإرهابية على قطاع السياحة في تونس

يُلاحظ أن الهجمات الإرهابية التي تستهدف النشاط السياحي في المنطقة المغاربية ليست ظاهرة جديدة. فمن بين هذه الهجمات الهجوم الإرهابي على السياح في 11 أبريل 2002 والذي وقع بجربة في تونس، وخلف 19 قتيلا من بينهم 14 سائحا. تلاه بعد سنة، اختطاف فوج سياحي يتكون من 32 سائحا، في الصحراء الجزائرية في مارس 2003. في نفس السنة، في 16 ماي استهدفت سلسلة هجمات سياح في الدار البيضاء بالمغرب⁽¹²⁾، خلفت 45 قتيل كلهم مغربيون. في 22 فيفري 2008، اختطف 2 سياح من النمسا في جنوب تونس. تم تحريرهما خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر من نفس السنة.

شهدت المنطقة منذ أواخر 2010 اضطرابات سياسية، ففي 28 أبريل 2011، استهدف هجوم على مدينة مراكش، بالمغرب، مقهى في ساحة جامع الفنا، خلف 17 قتيلا منهم 15 سائحا. في تونس، في عز الانتقال الديمقراطي، في 30 أكتوبر 2013، تم تسجيل محاولتي هجوم استهدفت المركب السياحي بسوسة وضريح الحبيب بورقيبة بالمنستير. دون وقوع إصابات. بعد سنة تقريبا، أي في 22 سبتمبر 2014، تم خطف سائح فرنسي وقتله في جبال الشمال الجزائري.

نلاحظ أن الإرهاب لا يعرف الحدود، وكذلك الصدمة الناجمة عن جرائمه، هي الأخرى، لا تعرف بدورها الحدود. على سبيل المثال، في أعقاب هجوم باردو بتونس، انخفض عدد السياح الأجانب في الجزائر. بالمقابل خلال الأشهر التي تلت مقتل السائح الفرنسي بالجزائر، سجلت أسواق تونس والمغرب إلغاء آلاف الحجوزات⁽¹³⁾.

1- مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد التونسي:

اختارت تونس، منذ بداية سنوات السبعينيات، الاستثمار في القطاع السياحي. لذلك، هي معروفة منذ ذلك الوقت كوجهة سياحية عالمية. وقد تلقت تونس، منذ أحداث "الربيع العربي" العديد من الهجمات الإرهابية مست

الأخيرة منها القطاع السياحي، بوقوع هجمات باردو في 18 مارس 2015، والتي خلفت 22 قتيلا من بينهم 21 سائحا وهجمات سوسة في 26 جوان من نفس السنة التي استهدفت منتجع القنطاوي، ونجم عنها مقتل 38 سائحا⁽¹⁴⁾.

استهدف الهجوم الإرهابي تشويه الصورة السياحية التي كونتها تونس لنفسها خلال سنوات طويلة. فكما سبقت الإشارة تمثل السياحة جانبا مهما للاقتصاد التونسي، وتساهم ب 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر مصدر عيش 10٪ من السكان، كما توفر 400.000 منصب عمل مباشر⁽¹⁵⁾. يوظف القطاع مباشرة 230000 غرفة فندقية و190 من منظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر. ما يمثل 15٪ من فرص العمل، بما في ذلك سلسلة من الخدمات المساعدة وخدمات الدعم، مثل المطاعم وسيارات الأجرة ومحلات البيع بالتجزئة والمحلات الحرفية.

يُعتبر قطاع السياحة قطاعا مهما بالنسبة لتوفير عائدات النقد الأجنبي، حيث تبلغ المداخيل السنوية حوالي 3 مليار دينار تونسي، وتمثل 10٪ من صادرات السلع والخدمات. وعليه فإن كل هجوم إرهابي على المنشآت السياحية، هو بمثابة استهداف للاقتصاد التونسي، من خلال السياحة، لإضعاف الدولة ومنع استقرارها. لقد استهدف الإرهابيون السياح الأجانب لتقويض فكرة تونس كأرض استقبال⁽¹⁶⁾.

ما يفسر تركيز الهجمات الإرهابية على المنشآت السياحية، كذلك، هو المكانة التي يحتلها قطاع السياحة في الاقتصاد التونسي، باعتباره مصدر دخل رئيسي لدرجة أن أي تراجع في نسبة هذه المداخيل سيشكل مصدر قلق للحكومة التونسية، مما يزيد الضغط عليها خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية لتونس.

2- آثار الهجمات الإرهابية على القطاع السياحي التونسي:

انخفض عدد السياح في مدينة سوسة، بعد مرور يوم واحد على تفجيرات سوسة، من 625 إلى 21 سائحا. كما تم إلغاء حجوزات الفنادق. لم تمس انعكاسات هذه التفجيرات

مليار دولار) وانخفض عدد السياح الوافدين ليصل إلى أقل من 5 مليون (مقابل 6 مليون سنة 2014). كما ذكرت وزارة السياحة التونسية، في أعقاب الهجمات الإرهابية على متحف باردو، أن هناك أكثر من 3000 طلب إلغاء عطلة ما انجر عنه انخفاض في حركة الحجوزات بنسبة 60٪⁽¹⁹⁾.

لقد أدت الأزمة الأمنية في تونس إلى إلغاء عدة رحلات سياحية من أوروبا استجابة لتوصيات المنظمة الأوروبية لمؤسسات السفر التي رأت أن تونس وجهة سياحية خطيرة. فتلقى مالكو الفنادق خسارة ثقيلة بسبب توجيه السياح إلى وجهات سياحية أخرى، نظرا لانعدام الأمن في هذا البلد، حيث ألغت معظم الوكالات السياحية الأوروبية رحلاتها إلى تونس وعوضتها برحلات إلى بلدان أخرى منها المغرب، ما أدى إلى إغلاق العديد من الفنادق المعروفة⁽²⁰⁾.

حذرت الحكومة في لندن وكذا السلطات الأيرلندية رعاياها من التنقل إلى تونس بسبب الأوضاع الأمنية. كما اتخذ منظمو الرحلات السياحية وشركات الطيران في أوروبا نفس الخطوة⁽²¹⁾، فنجم عن ذلك تراجع عدد السياح الذين استقبلتهم تونس سنة 2015 بنسبة 26 ٪ أي 5,5 مليون سائح.

من جهة أخرى، أثر انخفاض العائدات وفرص العمل المرتبطة بالسياحة في النقل والصناعات التقليدية والإنتاج الزراعي الداخلي الذي تأثر جراء تقلص الطلب من الفنادق. واتسع عجز الحساب الجاري الخارجي إلى 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما شكل ضغطا إضافيا على سوق الصرف الأجنبي⁽²²⁾.

انجر عن الصعوبات المالية للفنادق ارتفاع القروض التي تؤثر على أرباح وسيولة البنوك. على سبيل المقارنة، في السنة التي تلت هجوم جربة في 2000، ارتفعت نسبة إجمالي القروض ب 3٪.

تراجعت العائدات السياحية بنسبة 44.6٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2016، إلى 556.2 مليون دينار تونسي (260 مليون دولار)، مقابل 1.004 مليار دينار تونسي (469 مليون دولار) في نفس الفترة من 2015، وفق إحصاءات

سوسة فقط بل القطاع السياحي و كل الاقتصاد التونسي الذي يقوم على السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

تعافى نمو الاقتصاد التونسي بشكل جيد بعد 2011، لكنه ضعف مع بداية 2015، حيث وصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.2٪ في السداسي الأول، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات كالمناجم، السياحة. علاوة على ذلك، بقيت معدلات البطالة مرتفعة.

بقيت الاختلالات الخارجية مرتفعة. فقد ضعفت العائدات المتولدة عن السياحة وأدى ارتفاع الواردات خاصة المنتجات الطاقوية و سلع التجهيزات، وانخفاض صادرات البترول والفوسفات إلى عجز الحساب الجاري ب 8.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، وهو المستوى الأكثر ارتفاعا منذ سنوات الثمانينيات. أدى ارتفاع الصادرات الاستثنائية لزيت الزيتون إلى تقليص العجز في بداية 2015، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلا لأن عائدات السياحة، التي عانت من الهجمات الإرهابية، عرفت انخفاضا ملحوظا. كما أن الهجمات الإرهابية الأخيرة أدت إلى إعادة توجيه الموارد العمومية المحدودة إلى قطاع الأمن وأخرت تنفيذ السياسة الاقتصادية⁽¹⁷⁾.

لم تحقق تونس سنة 2015 سوى نسبة نمو قُدرت ب 1٪، بسبب الانخفاض الذي عرفته السياحة والمقدرب 30٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة بما كان متوقعا (3٪) بسبب النتائج الضعيفة المسجلة في السداسي الأول نظرا للآثار المعتبرة للهجمات الإرهابية. كما أن الصعوبات التي أصبح يعانيها القطاع السياحي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 15.2٪ في الثلاثي الثاني من سنة 2015⁽¹⁸⁾.

أدت الهجمات الإرهابية إلى إلغاء 45٪ إلى 50٪ من حجوزات الفنادق في عز موسم الاصطياف. وقدر الديوان الوطني التونسي للسياحة أن حوالي 85٪ إلى 90٪ من مجموع 800 فندق تواجه صعوبات مالية أو هي على وشك الإغلاق. كما تقلصت المداخل المرتبطة بالسياحة ب 45٪ (حوالي 1.1

المحور الثالث: استراتيجية مواجهة آثار الهجمات الإرهابية على قطاع السياحة في تونس

لإنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات الهجمات الإرهابية، اتخذت السلطات المعنية في تونس سلسلة من التدابير والتشريعات بهدف مكافحة الإرهاب، وذلك في مختلف المجالات.

1- الإجراءات الأمنية:

أقر البرلمان في 24 جويلية 2015 قانون مكافحة الإرهاب لتدعيم وسائل محاربة الحركات الإرهابية، تم بموجبه إنشاء جهاز لمكافحة الإرهاب يضمن تبادل المعلومات بين الجهات الأمنية. وكذا تنفيذ إجراءات استثنائية مثل إعلان حالة الطوارئ (منذ 14 جانفي 2011 ورفعها في 6 مارس 2014 ثم إعلانها مرة أخرى في 4 جويلية 2015) نظرا لتزايد الهجمات الإرهابية⁽²⁷⁾.

لهذا الغرض، تم تخصيص وحدات شرطة سياحية مسلحة لضمان الأمن داخل وخارج المناطق السياحية، وذلك منذ 1 جويلية 2015. كما تم تخصيص وحدات أمنية إضافية ثابتة ومتحركة منتشرة على الشواطئ وبالقرب من هذه المناطق. كذلك تم توفير وحدات من الشرطة لحماية المناطق الثقافية والأثرية إضافة إلى تأمين المطارات والنقاط الحدودية. أيضا، تم توفير مرافقة أمنية للجولات السياحية المنظمة من قبل وكالات السفر والسياحة وتخصيص موارد مالية إضافية لتزويد المشتغلين في قطاع السياحة بتجهيزات المراقبة الحديثة.

كما اتخذت الحكومة التونسية مجموعة إجراءات في جميع مناطق البلاد تهدف إلى ضمان أمن السياح والمؤسسات الفندقية ومساعدة قطاعات الأنشطة المرتبطة بالسياحة للتعامل مع نتائج الأزمة واستئناف عملية التنمية.

لكن التساؤل المطروح هنا هو: هل تعزيز الإجراءات الأمنية سيشجع السياح على السفر إلى وجهة تعاني من مشكل الإرهاب؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى وكما هو

وزارة السياحة التونسية، كما انخفض عدد السياح الذين زاروا البلاد خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2016 بنسبة 19.7% إلى 1.146 مليون سائح، مقابل 1.428 مليون خلال نفس الفترة من 2015.⁽²³⁾

إجمالاً، وصل عدد السياح الوافدين حتى نهاية سبتمبر 2016 إلى أكثر من 4.300.000 سائح، ويتوقع أن يتخطى عتبة خمسة ملايين مع نهاية سنة 2016، وهو الهدف المعلن للوزارة سنة 2016، لكنه يظل بعيداً عن أرقام ما قبل الثورة والذي يناهز في العادة 7 ملايين سائح سنوياً⁽²⁴⁾.

تضرر قطاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً، بسبب انخفاض التدفقات المالية بـ 15.7% نهاية جوان 2014 و 24.7% في ماي 2014، مقارنة بمتوسط التغيرات المسجلة في السنوات الخمس الأخيرة.

تمثلت الآثار المالية على أسواق رأس المال في تسجيل عجز قياسي في الميزان التجاري للتجارة الخارجية بلغ 7.68 مليار دينار تونسي، أي 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في جويلية 2014، حسب المعهد الوطني التونسي للإحصائيات⁽²⁵⁾.

أشارت دراسة، أجراها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، أن القطاع الخاص في تونس خسر 225 مليون دينار تونسي جراء الإرهاب، كما أن التكلفة الإجمالية بلغت 1125 مليون دينار تونسي أي 8.1% من الناتج الداخلي الإجمالي، كما حدد مركز دراسات الأمن الشامل التكلفة المالية للإرهاب بألف مليون دينار تونسي سنوياً، وهو يمثل خمس ميزانية التنمية. بالإضافة إلى ذلك تضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 زيادة في ميزانية الدفاع بـ 11% وفي ميزانية الداخلية بـ 14.5% على حساب وزارات أخرى مثل التنمية والتشغيل والفلاحة⁽²⁶⁾. وهو ما سيؤدي إلى إضعاف التنمية الاقتصادية التي تعتمد أساساً على هذه القطاعات الحيوية، ما سيؤثر على مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة، على المدى القصير والمتوسط، كأزمة البطالة، حيث أنه بالرغم من كون قطاع السياحة مولداً لمناصب الشغل إلى أن جزءاً من هذه الأخيرة موسمية، تخضع لقانون العرض والطلب.

ميناء القنطاوي بمدينة سوسة مركز علاج طبيعي على مساحة قدرها 2000 م⁽²⁹⁾.

عملت تونس، كذلك، على إطلاق العديد من مؤسسات الترويج في عدة دول حيث ساهمت مؤسسة الترويج التي تم إطلاقها في روسيا في استقبال وفود روسية. لذا، بدأ العمل اتجاه آسيا في نفس الإطار، واتخذت إجراءات التسويق المباشر من خلال التشاور مع وكلاء السفر والتفاوض مع مجموعات عديدة من منظمي الرحلات السياحية الأجانب لإقناعهم بإعادة برمجة تونس من بين الوجهات المفضلة. بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون مع وكلاء السفر الذين هم على اتصال مع الفرانكو تونسيين والفرانكو مغربيين لتشجيعهم على قضاء عطلتهم في تونس⁽³⁰⁾.

شاركت وزارة السياحة التونسية، في المعارض والمنشآت السياحية الدولية، من باريس إلى روما وصولاً إلى برلين، بغرض الترويج للسوق التونسية التي تشكو تراجعاً بأكثر 40٪ منذ 2015. كما كثفت تونس من جهودها في مجال الدبلوماسية الاقتصادية.

في نفس الإطار، احتضنت جزيرة جربة التونسية فعاليات المرحلة الأخيرة لاختيار ملكة جمال البرتغال، وذلك خلال الفترة الممتدة من 30 أوت إلى 6 سبتمبر 2016⁽³¹⁾.

نظمت وزارة السياحة في الأشهر الأخيرة من 2016، حوالي 27 رحلة نحو تونس لحوالي 1900 وكيل أسفار ومتعهد رحلات تم استقدامهم من 14 سوقاً لإطلاعهم على مميزات السياحة التونسية وتحسن الظروف الأمنية في الفنادق والمناطق السياحية، ورصدت الوزارة اعتمادات فاقت 94 مليون دينار تونسي لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي سنة 2016، وتعمل تونس على استقطاب نحو 5.5 ملايين سائح خلال 2017 من خلال البحث عن أسواق جديدة أوروبية وخليجية⁽³²⁾.

كان يمكن للسلطات التونسية اعتماد مثل هذه الإجراءات قبل وقوع الأزمة الأمنية، أي استقطاب أسواق جديدة وعدم الاكتفاء بزبائنها التقليديين، وهو ما من شأنه

معروف تعتبر التكاليف الاقتصادية للإرهاب مرتفعة للغاية فهل يمكن لتونس في ظل أوضاعها المالية الحرجة تحمل هذه التكاليف؟

مما يعاب على هذه التدابير الأمنية هو عدم فعاليتها، والدليل على ذلك تكرر هذه الهجمات الإرهابية على منشآت سياحية في مناطق مختلفة في تونس.

ليس هذا فقط بل وصل الأمر إلى تجاهل الأزمة من خلال محاولة تصويرها بأنها ليست ذات أهمية، فكثيراً ما ينفذ صناع القرار هذا الأسلوب المتمثل في محاولة التقليل من شأن الأزمة عندما تطلب وسائل الإعلام تفسيرات أو ردود فعل. على سبيل المثال، بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في جربة بتونس، صرح مسؤول تونسي لوسائل الإعلام بأنه: "لا يوجد إرهاب في تونس!" وأضاف أن كنيسة واحداً فقط هوجم وأنه "ليس نهاية العالم".

2- الإجراءات التسويقية والترويجية:

في سياق مواجهة تداعيات الهجمات الإرهابية، قام مسيرو بعض الفنادق في سوسة بمحاولة إعادة إطلاق نشاطهم بالاعتماد على نظام البيع عن طريق الإنترنت والمبيعات الفردية المخصصة للعملاء من بريطانيا وبلجيكا. فنتيجة إلغاء منظمي الرحلات السياحية وجهة تونس من عروضهم السياحية كان لزاماً على الزبائن حجز أماكن في الطائرة والوصول للفندق عن طريق الحجز عبر مواقع إلكترونية مثل booking.com⁽²⁸⁾.

نظراً لكون الاقتصاد التونسي شديد الحساسية للمتغير الأمني، فإن تونس ملزمة بتنويع صادراتها من السلع والخدمات لتدعيم مكانة القطاعات الأخرى: تنويع قطاعي وكذلك تنويع جغرافي، مع بذل جهود أكثر للبحث عن الأسواق الناشئة خاصة في أفريقيا. لذا فكرت تونس في إمكانية تطوير نموذجها السياحي بتنويع العرض والتركيز على بعض الأنشطة كالسياحة الثقافية، رياضة القولف أو تنويع أماكن الإقامة كبيوت الضيافة، وجذب الزبائن ذوي القدرة الشرائية المرتفعة. في هذا الإطار، أطلق فندق Seabel في

البلاد. وقامت بتخفيض نسبة 30٪ من تكاليف النقل الجوي والبحري للجالية التونسية في الخارج، على أن تتحمل الدولة نسبة هذا التخفيض مناصفة مع شركات النقل. بالإضافة إلى تخفيض نسبة الأداء على القيمة المضافة من 12٪ إلى 8٪. وتفعيل قرار منح التأشيرة على الحدود التونسية للمجموعات السياحية المنظمة القادمة من الصين والهند وإيران والأردن، ومنح تأشيرة متعددة الدخول لفترة سنة كاملة لرجال الأعمال والمستثمرين من هذه البلدان. كما تم حذف التأشيرة للسائح القادمين من قبرص وروسيا البيضاء وكازخستان، وثلاث دول إفريقية هي أنغولا وبوركينا فاسو وبوتسوانا⁽³⁴⁾.

نلاحظ أنه من شأن هذه الإجراءات تشجيع العاملين والمستثمرين في القطاع السياحي، لكنها لم تساعد تونس على تجنب الخسارة المالية وانخفاض المداخل المتأتية من القطاع السياحي، وهو ما تؤكد الأرقام الصادرة عن منظمات دولية كالمظمة العالمية للسياحة. كما أن هذه التدابير قد تؤدي إلى إهمال القطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية عن قطاع السياحة كقطاع الزراعة. ما يشكل ضغطا ماليا على الحكومة.

4- إجراءات استعادة الاستقرار على المستوى الإقليمي:

أدى تفاقم الأزمة الليبية إلى إعاقة نمو الاقتصاد التونسي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وأدى الإغلاق المتواصل للممرات الحدودية بين البلدين إلى تعطل المبادلات التجارية وتفشي ظاهرة التجارة الموازية.

زادت الأزمة الليبية من الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد التونسي جراء تراجع السياحة، في هذا السياق، صرح السيد عبد الله ساي، ممثل البنك الدولي في تونس، بأن تونس تخسر حوالي 800 مليون دولار سنويا، كتأثير مباشر للأزمة الليبية على الاستثمار.

شهدت المبادلات التجارية الثنائية بين تونس وليبيا، كذلك، تراجعا قدر بـ 75 بالمائة، نتيجة التوقف الكامل لأنشطة أكثر من 100 مؤسسة تونسية كانت تعمل بصفة

تلافي الإلغاءات الفجائية للحجوزات. بالإضافة إلى أن سياسة التنويع الجغرافي المنتهجة لم تؤت ثمارها، لأن انخفاض الحجوزات وركود السياحة ظل على حاله. وهو ما دفع بعض المتخصصين في الشأن الأمني للمناداة بوقف جميع الحملات التسويقية الموجهة لإنعاش السياحة الدولية لأن استمرارها سيهدر الموارد ويُغني مصداقية تونس كوجهة سياحية.

ينبغي، بالمقابل، أن يحافظ البلد المتأثر بالإرهاب على تدفق مستمر للمعلومات الشاملة عن مستوى أمنه وسلامته كوجهة للسفر. كما يجب أن تكون هذه البيانات متاحة في جميع الأوقات من خلال قنوات الاتصال المختلفة. من خلال الحفاظ على اتصالات جيدة مع وسائل الإعلام الدولية: تقديم معلومات شاملة إلى منظمي الرحلات الدولية ووكلاء السفر والصحافة لتقييم مخاطر السفر في سياقها الصحيح؛ وتوجيه السياح بحكمة بعيدا عن المناطق عالية المخاطر.

نلاحظ، من جهة أخرى، أن تونس ركزت من خلال هذه الإجراءات التسويقية على السياحة الدولية بينما أهملت السياحة الداخلية، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تغطي انخفاض المداخل المتأتية عن السياحة الدولية.

3- الإجراءات المالية:

اعتمدت تونس سياسة مالية مرنة لتعزيز النمو ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة. فقد تضمن قانون المالية التكميلي إجراءات لزيادة نفقات الأمن ودعم السياحة وبرامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽³³⁾.

بادرت وزارة السياحة التونسية، إلى جانب الإجراءات السابقة، بإعادة جدولة ديون المؤسسات السياحية اتجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، ومنحها قروضا جديدة استثنائية تسدد على مدار 7 سنوات، وإسناد منحة مالية لعمال المؤسسات الذين قد يحالون على البطالة الفنية.

كما ألغت رسوم مالية بقيمة 30 دينار تونسي (أكثر من 13 أورو) مفروضة منذ 2014 على الأجانب عند مغادرة

1.400.000 أورو بهدف المشاركة في إعادة إطلاق السياحة التونسية عن طريق:

- المساهمة في إعادة تموضع تونس كوجهة سياحية، خاصة من خلال إعادة تعريف وتطوير المنتج السياحي. يطمح هذا الاتجاه إلى تثمين صورة تونس.
- تصميم علامة الجودة لجذب المستثمرين للزبائن المستهدفين. يتمثل ذلك في ضمان تجربة ذات جودة عالية للسياح، ملائمة لمعايير الجودة الدولية.
- مرافقة الديوان الوطني التونسي للسياحة لتخصيص إنجازات عامين من التوأمة، خاصة من خلال نقل المهارة للإدارة التونسية. تكون هذه الاستفادة من الخبرات على المدى الطويل⁽³⁸⁾.
- يتطلب تأمين المواقع السياحية إمكانات مهمة. لذلك، اقترحت تونس على الاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق ائتمان. لا يتعلق الأمر بهبة ولكن بمخطط تنموي للاستثمار في جميع القطاعات المعنية خاصة المرتبطة بالشباب باعتباره الهدف الرئيسي للإرهاب⁽³⁹⁾.

نلاحظ أن مجمل هذه التدابير قد ركزت في مجملها على نقل المهارة للإدارة التونسية والاستفادة من الخبرات الأجنبية على المدى الطويل، بينما تتطلب آثار الهجمات الإرهابية التحرك الفوري لاستعادة الاستقرار في الوجهات السياحية المتأثرة بهذه الهجمات. كما أن الأمر لا يتعلق بالتعريف بالمنتج السياحي التونسي، وإنما بإعادة الثقة للوكالات السياحية في الدول الأجنبية وإقناعها بإدراج تونس ضمن المقاصد السياحية المقترحة.

خاتمة:

يُلحِق الإرهاب أضرارا بالاقتصاد بصفة عامة وقطاع السياحة بالخصوص، كونه يتصف بحساسية شديدة للعوامل الأمنية. ويعود استهداف الجماعات الإرهابية للمواقع السياحية لجملة من الأسباب منها إضعاف الاقتصاد المحلي الذي يعتمد أساسا على المداخل

كلية مع السوق اللبية، كما قامت أكثر من ألف شركة بتجميد نشاطها، بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، وذلك حسب وزارة التجارة التونسية⁽³⁵⁾.

استفادت الجماعات الإرهابية من الأسلحة المنتشرة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، ما شكل مصدر تهديد لأمن الدول المجاورة لليبيا ومنها تونس، حيث استغلت هذه الأخيرة من قبل التنظيمات الإرهابية بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، حيث نمت التنظيمات الإرهابية بشكل سريع في تونس، وتحولت هذه الدولة إلى معبر للأسلحة وساحة لتدريب الإرهابيين⁽³⁶⁾.

نلاحظ أن تدهور الوضع الأمني، في ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي، لا يزال يشكل عائقا في وجه تحسن الأوضاع الاقتصادية في تونس، كون هذه الأخيرة تقع في منطقة تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وهو ما انعكس جليا على الوضع الأمني الداخلي لتونس ومن ثم القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن بينها قطاع السياحة.

لذا سعت تونس لاستعادة الاستقرار على المستوى الإقليمي، حيث دعت إلى عقد مؤتمر جوار ليبيا في أفريل 2014، والذي أفضى إلى تشكيل لجنتين، ترأسهما تونس. وذلك تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

الأولى: أمنية وعسكرية بقيادة الجزائر، تتكفل بمحاربة التنظيمات الإرهابية، والتصدي لانتشار الأسلحة وحلق منظومة مشتركة لتأمين الحدود.

الثانية: سياسية، ترأسها مصر، تتولى الجمع بين الفرقاء الليبيين بغية إرساء حوار وطني ليبي، بالإضافة إلى تعزيز بناء مؤسسات الدولة والتحول الديمقراطي⁽³⁷⁾.

على صعيد آخر، بدأ الاتحاد الأوروبي في 7 سبتمبر 2015 برنامج "دعم إنشاء نظام لتعزيز الجودة في القطاع السياحي في تونس". خلال سنتين، يتمثل في توأمة بين الديوان الوطني التونسي للسياحة من جهة وفرنسا والنمسا من جهة أخرى. حُصص لهذه العملية غلاف مالي قدره

¹ Stephen J Page and Joanne Connell, *Tourism a Modern Synthesis*, Thomson Learning, London, 2006, p 505.

² Moez Labidi, *Menaces Terroristes et Performance Economique : Quelles Interactions ?* Billet Economique, N° 16, Aout 2014, p 2.

³ *Conséquences économiques du terrorisme, Perspectives économiques de l'OCDE* 2002/1 (no 71), p 164.

⁴ Bruno S. Frey, Simon Luchinger, Alois Stutzer, *L'impact Economique du Terrorisme*, La Vie Economique, Revue de Politique Economique N° 11, 2005, p 5.

⁵ Ibid. p 6.

⁶ Moez Labidi, Op.cit., p 1.

⁷ *Géotourisme : Le Terrorisme et le Tourisme*, (www.geotourweb.com).

⁸ Anne Saccalais, *L'implication et le Rôle des Producteurs et Distributeurs de Voyage dans la Gestion du Risque Voyage*, Master, Institut de Recherche et d'Etudes Supérieures du Tourisme, Université de Paris 1, 2012, p 52.

⁹ Ahmed Khalil Laaziz, *Tourisme et Terrorisme*, Mémoire de fin d'Etude du Second Cycle, Administration et Gestion des Entreprises Touristiques et Hôtelières, Institut Supérieur International du Tourisme de Tanger, 1999, p 6.

¹⁰ Anne Saccalais Op.cit., p 27.

¹¹ Ahmed Khalil Laaziz, Op.cit., p 6.

¹² *Dossier sur le tourisme et le développement durable en Méditerranée*, Programme des Nations Unies pour l'environnement, Plan d'action pour la Méditerranée, PNUE/PAM, Athènes, 2005, p 7.

¹³ Mourad Kezzar, *Le Tourisme Maghrébin Face à la Menace Terroriste*, Liberté, le 29-03-2015 à 10:00.

¹⁴ Wafa Tamzini, *La Lutte Contre le Terrorisme dans les Pays Arabes Depuis le Printemps Arabe : Les Politiques Mises en Œuvre en Tunisie et en Egypte*, Université Paris 13, p 2.

¹⁵ *Analyse Attaque du Musée du Bardo, Tunis*, Union Africaine, 30 Mars 2015, p 3.

¹⁶ Moez Labidi, Op.cit. p 35.

¹⁷ *Fonds Monétaire International*, Rapport du FMI No15/285, Tunisie, Octobre 2015, p 5.

¹⁸ Ibid. p 10.

¹⁹ ميرفت رشاد، المنتدى الاقتصادي العالمي يرصد تأثير الإرهاب على السياحة خلال 15 عاما، جريدة اليوم السابع، السبت 18 جويلية 2015، الساعة 22:41، من الموقع الالكتروني: www.youm7.com

²⁰ Moez Labidi, Op.cit. p 43.

السياحية، تشويه الصورة السياحية للبلد، وكذلك ضرب الأنشطة المرتبطة بالسياحة كالنقل، الفنادق، المطاعم.

إذ تعتبر تونس إحدى الدول التي تعاني من الإرهاب، والذي أثر بصورة مباشرة على الإقتصاد التونسي من خلال مهاجمة العديد من المواقع السياحية في عدة مناسبات، وهو ما خلف خسائر بشرية ومادية، الأمر الذي أدى بالسلطات التونسية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على المستوى الأمني، التسويقي والمالي لمكافحة هذه الظاهرة على المستوى الداخلي. أما على المستوى الإقليمي، تسعى تونس لتقديم مقترحات مع دول الجوار لمساعدتها على تجاوز تداعيات هذه التهديدات الإرهابية على قطاع السياحة.

ومما سبق، نستنتج أن الاستقرار السياسي والأمني هو شرط أساسي لتنمية السياحة الدولية وكذلك السياحة الداخلية. فهو يضمن السير العادي لنشاط الجهات الفاعلة في المجال السياحي والمحافظة على الوجهة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يشكل غياب هذا الاستقرار عقبة في وجه السياح المحتملين. لذا، تُطرح العلاقة بين السياحة والمسألة الأمنية كقضية رئيسية في التنمية السياحية لأن الخطر المحتمل يشكل عاملا أساسيا في اختيار الوجهة أو قرار إلغاء الرحلة. لذا أصبح الأمن الانشغال الأول لجميع الفاعلين في قطاع السياحة، خصوصا مع استمرار الهجمات الإرهابية.

كما نستنتج أن ما حصل في تونس من هجمات إرهابية ليس مشكلة خاصة بتونس بل هي مشكلة إقليمية. والآن أصبحت هذه المشكلة أكثر حدة في أوروبا منها في تونس. وما حصل ويحصل في فرنسا وبروكسل وبلدان أوروبية أخرى ليؤكد ذلك جيدا.

إن تزايد أثار الإرهاب يدفعنا لإثراء المناقشات والمقترحات من أجل إدراج الأمن في التنمية المستدامة، ومعنى ومتطلبات الأمن الاقتصادي على المدى الطويل بإشراك مختلف الأطراف المعنية.

الهوامش :

³⁹ **Compte Rendu N°45**, Commission de la Défense Nationale et des Forces Armées, Audition de Son Excellence M. Mohamed Ali Chihi, Ambassadeur de Tunisie en France, Mercredi 27 Avril 2016, Assemblée Nationale, Session ordinaire de 2015-2016, p 2.

²¹ Kurt Weinsheimer, **Tourisme Tunisien : Et si la Crise n'était que de Courte Durée ?** traduit par Marwan Chahla, Universal Post Manager, Travel Weekly, Tuesday 22 November 2016, pp 1,2.

²² Fonds Monétaire International, Op.cit. p11

²³ عائدة بن سالم، صدمة "الإرهاب" تقلص من صناعة السياحة التونسية للعام الجاري، جهود حكومية لكسب ثقة السياح الأجانب وتطوير "السياحة الحلال"، بتاريخ 2016/07/24، وكالة الأناضول، من الموقع الإلكتروني: <http://aa.com.tr>

²⁴ Faustine Vincent, **Attentat à Tunis: L'impact «Terrible» de l'attentat sur le Tourisme**, 20 minutes, Publié le 19.03.2015 à 17:00.

²⁵ Mourad Hattab, **Le Terrorisme Economique : Le Cas Tunisien**, Web Manager Center, 18 août 2014.

²⁶ هاجر عزوني، تداعيات الإرهاب على الاقتصاد التونسي في عيون الخبراء، جريدة الخبر، بتاريخ 10 ديسمبر 2015، من الموقع الإلكتروني: www.lexpertjournal.net

²⁷ Kurt Weinsheimer, Op.Cit. p 4.

²⁸ Moez LABIDI, Op.cit. p 38,39.

²⁹ **Tunisie: Reconquérir la Clientèle Européenne**, Magdimanche, Centre France, Dimanche 12 Juillet 2015, pp 3,5.

³⁰ **L'essentiel de l'Actualité Européenne en Tunisie**, Brèves d'Union, N° 03, Aout-Septembre-Octobre 2015, p 4.

³¹ عائدة عميرة، تواصل تراجع السياحة التونسية رغم الحملات الترويجية، 05 نوفمبر 2016، من الموقع الإلكتروني: www.noonpost.org

³² فرح سليم، تونس تروج لسياحتها رغم مخاطر الإرهاب، 11 مارس 2016، من الموقع الإلكتروني: www.alaraby.co.uk

³³ Déclaration de Jafar Mojarad, Administrateur pour la Tunisie, M. Mohammed Daïri, Administrateur suppléant, M. Abdelali Jbili, Conseiller principal, et Mme Monia Saadaoui, Conseillère, 30 septembre 2015, p 2.

³⁴ تونس.. إجراءات للتعافي سياحيا من "سوسة"، 2 سبتمبر 2016، من الموقع الإلكتروني: www.millenews.tn

³⁵ عميرة عائدة، تدهور الوضع في ليبيا يزيد من أزمة الاقتصاد التونسي، 29 ديسمبر 2016، نون بوست، من الموقع الإلكتروني: <http://www.noonpost.org>، تاريخ الإطلاع: 2017/11/01.

³⁶ بوبوش محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج، 2017، ص 222.

³⁷ محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، بيروت، جويلية 2015، ص 109.

³⁸ L'essentiel de l'Actualité Européenne en Tunisie, Op.cit. p2.